

ظاهرة تراجع العجز الحكومي: مؤقتة أم دائمة

المرصد الاقتصادي * - الجامعة الأردنية

من المعروف أن الأردن يعاني من مشكلة عجز في الموازنة العامة ذات طبيعة مزمنة وإذا ما أضيفت إلى هذه المشكلة مشكلتي المديونية الخارجية والعجز في التجارة الخارجية المزمنتين أيضاً فإن مرآة الاقتصاد الوطني تعكس صورة غير صحية تؤثر سلباً على كافة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنافسية الاقتصاد الوطني. وفي ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة فإن مركز الأردن كالاقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات الأجنبية قد تعرض لهزة في السنة الأخيرة حيث تراجع ترتيب التنافسي من 50 إلى 65 من بين حوالي 134 دولة، وبقراءة أولية لأسباب هذا التراجع يتضح أن أهم الأسباب هو التدهور في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بما فيها عجز الموازنة العامة والمديونية الخارجية والعجز التجاري إضافة إلى تراجع أداء قطاع التعليم العالي وتدهور مؤشري ملائمة بيئة الأعمال والابتكار والتطوير. وبالتالي فإن إحدى وسائل تحسين الوضع التنافسي وزيادة درجة الثقة في الاقتصاد الوطني تتمثل في السعي الجاد للسيطرة على العجز في الموازنة العامة والعمل بشكل مواز للحد من المديونية الخارجية والعجز التجاري. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه حول كيفية الحد من عجز الموازنة العامة في ظل أزمة الركود السائد حالياً والتي يتطلب مواجهتها اعتماد سياسات مالية توسعية بدلاً من الإنفاق العام.

وفقاً لمصادر وزارة المالية الأردنية والتي نشرت في الصحف المحلية كما هو مبين في الجدول التالي فإن عجز الموازنة العامة قد تراجع من 757.5 مليون دينار خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2009 إلى 427.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

* أنشأ المرصد الاقتصادي وفقاً لاتفاقية شراكة بين كل من الجامعة الأردنية وغرفة تجارة عمان وغرفة صناعة الأردن.

خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية للشهور الثمانية الأولى
مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

البيان	كانون ثاني - أب		(دينار بالمليون)
	2010	2009	
إجمالي الإيرادات والمساعدات	3141.5	2941.6	199.9
الإيرادات المحلية منها:	2892.8	2838.9	53.9
- الإيرادات الضريبية منها:	2061.6	2041.2	20.4
ضريبة الدخل	531.5	641.1	-109.6
- الإيرادات غير الضريبية	819.0	784.4	34.6
المساعدات الخارجية	248.7	102.7	146.0
إجمالي الإنفاق	3569.4	3699.1	-129.7
النفقات الجارية منها:	3038.6	2889.7	148.9
النفقات الرأسمالية	530.8	809.4	-278.6
العجز / الوفر بعد المساعدات	-427.9	-757.5	329.6

المصدر: وزارة المالية الأردنية.

ويلاحظ أن عجز الموازنة بحلول نهاية شهر آب من هذا العام قد تراجع بحوالي 43% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ويبدو ذلك انجازاً كبيراً في فترة قياسية يستحق التقدير والتشجيع، وخاصة انه جاء في ظل ظروف اقتصادية محلية وعالمية ليست بالسهلة. ولكن إذا ما تمعنا بالنظر في الأسباب الحقيقية وراء ذلك نجد أنها أسباب آنية قصيرة الأجل وغير دائمة تتمثل في حدوث زيادة كبيرة في المساعدات الخارجية للأردن خلال نفس الفترة قدرت هذه الزيادة بحوالي 143% وفقاً لنفس المصادر الحكومية. وإذا ما علمنا أن نسبة المساعدات الخارجية لعجز الموازنة دون مساعدات تصل إلى حوالي 37% خلال تلك الفترة فإن ذلك يعني أن ما نسبته أكثر من 44% من هذا التحسن في الموازنة العامة يعود إلى الزيادة في المساعدات الخارجية. ومن ناحية أولى فلا بد من الإشارة إلى أن المساعدات الخارجية قد ساهمت ايجابياً في دعم الموازنة العامة للدولة وساعدت الاقتصاد الوطني بشكل عام على اجتياز بعض المنعطفات غير السهلة التي وقعت في طريقه، ويعود الفضل الأول في استمرار تدفقها إلى حكمة القيادة السياسية والجهود والمواقف البناءة المتواصلة المبذولة من قبل قمة الهرم السياسي في المملكة. من ناحية أخرى فلا بد من الإشارة إلى أن هذه المساعدات الخارجية ذات طبيعة مؤقتة ومتقلبة بشكل عام ويتحكم

فيها عوامل سياسية واقتصادية متغيرة، مما يعني انه لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر دائم لتمويل عجز الموازنة ولا بد من البحث عن مصادر بديلة ذاتية.

أما النسب المتبقية فتعود جزئياً إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 16% من جانب والى تخفيض في الإنفاق العام من جانب آخر بنسبة 40% مع ملاحظة أن الإنفاق الجاري قد زاد خلال هذه الفترة ولم يتراجع في حين أن الإنفاق العام الرأسمالي قد تراجع بشكل كبير (أكثر من 34%). بالطبع فان تخفيض الإنفاق الرأسمالي العام غير مرغوب فيه على المدى الطويل لأنه يؤثر سلباً على المشاريع الاستثمارية، كما أن زيادة الضرائب تعتبر وسيلة غير ممكنة في الأردن في ظل أزمة الكساد، وفي ظل ارتفاع الأعباء الضريبية في المملكة. إضافة إلى ذلك ووفقاً للمؤشر الدولي لممارسات الأعمال فان معدل الضريبة الإجمالي الذي يواجهه المستثمرون في الأردن يصل إلى أكثر من 31% بالمتوسط، ورفعة عن ذلك سيؤثر سلباً على بيئة الاستثمار الأجنبي ويحد من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

علماً بان الأردن يحتل مرتبة متقدمة من حيث ملائمة المعدلات الضريبية المفروضة على نشاطات الأعمال حيث احتل المرتبة 22 في عام 2009 إلا انه تراجع إلى المرتبة 26 في عام 2010 من بين 183 دولة وفقاً لمؤشر ملائمة بيئة الأعمال الدولي لعام 2010.

إن فالحلول المطبقة حتى الآن لمواجهة عجز الموازنة العامة حلول آنية وغير ناجحة على المدى الطويل. ولا بد من إعادة النظر في السياسات المالية المتبعة وعلى نحو يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- التركيز ما أمكن على خفض الإنفاق العام الجاري بدرجة اكبر من التركيز على خفض الإنفاق العام الرأسمالي. كما ويتطلب ذلك من الحكومة اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين إدارة الموارد المالية للقطاع العام وتقليص عدد الإدارات العامة غير الضرورية.

2- التركيز على توسيع الوعاء الضريبي المحلي أكثر من التركيز على رفع معدلات الضرائب نتيجة لتأثيرها السلبي على تنافسية الاقتصاد الوطني. وذلك من خلال الحد من مشكلة التهرب الضريبي واستخدام السياسات المنشطة للاقتصاد لرفع معدلات النمو وبالتالي زيادة الإيرادات العامة.

- 3- ضرورة تحقيق قدر اكبر من الموازنة بين السياسة المالية والنقدية لتجنب انزلاقات الدورة الاقتصادية وخاصة في ظروف الأزمة الحالية.
- 4- تجنب التخفيضات الحادة في الإنفاق الحكومي نظراً لما تتطوي عليه من مخاطر في ظروف التراجع الاقتصادي.
- 5- من ناحية اقتصادية كلية لا بد من المزاوجة بين الحد من الإنفاق الكلي بشقيه العام والخاص والتركيز على إستراتيجية زيادة الاستثمار والنمو للحد من مشكلة المديونية الخارجية في المدى الطويل، حيث أن هذه المديونية بشقيها الخارجي والداخلي قد وصلت إلى مستويات عالية (فاقت مستوى 10 بليون دينار خلال السبع الأشهر الأولى من عام 2010 حيث شكلت المديونية الخارجية 40% منها) أصبحت تهدد الاستقرار الاقتصادي وتحد من إمكانات النمو المستقبلي.
- 6- ان تحسين جودة المعلومات والبيانات الإحصائية حول مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة وتحديثها بشكل مستمر وفي الوقت المناسب سيساعد في زيادة دقة السياسات والقرارات المتخذة وسيساهم أيضاً في تحسين بيئة الأعمال المحلية. كما انه لا بد من زيادة درجة الشفافية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالمؤشرات الحيوية للميزانية العامة والمديونية الخارجية.

بالطبع فان تنفيذ هذه الحلول يتطلب مزيداً من الجهود الجادة لإكمال عملية الإصلاح الاقتصادي وتدعيم المؤسسة والارتقاء ببيئة الأعمال المحلية. وأحد الشروط اللازمة لإنجاح ذلك هو ضرورة تحقيق قدر أعلى من الشراكة والتنسيق بين القطاعين العام والخاص بحيث يتعاقد الاثنان معاً في مواجهة كلفة هذه السياسات الاقتصادية على المدى الطويل، حيث أن أياً من هذه الحلول ليس سهلاً ويتطلب تضحية ملموسة من الطرفين في المدى القصير لتلافي حدوث أزمات اقتصادية ومالية حادة مستقبلاً لا قدر الله.